EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
LIMITED

UNEP/CBD/IC/2/20
1 July 1994

ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH / SPANISH

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالاتفاقية
المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الدورة الثانية
نيروبي ، ٢٠ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ١٩٩٤
البند ٥ من جدول الأعمال

مسائل أخرى

الخطابات المتبادلة بين الممثل الدائم لأسبانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ،
والمدير التنفيذي للأمانة المؤقتة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مذكرة من الأمانة التنفيذية

تتشرف الأمانة المؤقتة أن تعمم رفق هذا كوثيقة من وثائق الدورة الثانية للجنة الحكومية الدولية المعنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي خطابا مؤرخا في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ من الممثل الدائم لأسبانيا لدي مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، موجهاً إلى الأمين التنفيذي للأمانة المؤقتة للإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (أنظر المرفق الأول) ؛ وكذلك الرد الوارد من الأمين التنفيذي المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (المرفق الثاني) . وإستجابة للطلب المقدم من الممثل الدائم لأسبانيا في خطابه آنف الذكر ؛ يجري إيضاً تعميم رفق هذا الإتفاق المبرم بين حكومة سويسرا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلق بالأمانة المؤقتة للإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي باعتباره المرفق الثالث . وعلاوة على ذلك يرفق خطاب مؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة موجه إلى الممثل الدائم لاسبانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، باللغة الأصلية ، باعتباره المرفق الرابع .

010794 010794 010794 Na.94-5884

../..

المرفق الأول

الخطاب المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه الموجه من الممثل الدائم لأسبانيا إلى الأمين التنفيذي للأمانة المؤقتة للإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

أكتب إليكم بصفتي الشخص المسؤول عن تنفيذ العملية التحضيرية لوضع الإتفاقية المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي موضع النفاذ .

ولذلك فأنني أرغب إن أكرر رسميا إهتمامنا الذي عبرنا عنه شفاهة عدة مرات ، بمسألة تمويل هذه العملية التحضيرية ، وعلى وجه التحديد ، تخصيص الأموال لهذا الغرض والتي يمكن إستخدامها في أغراض أخرى - ولاسيما لتيسير إستفادة البلدان الأقل نمواً من هذه العملية . ولسوء الحظ أننا لم نتلقى رداً شافياً على هذه المشاورات المتكررة .

وكما تعلمون جيداً أن القضية الرئيسية في هذه المشاورات هي أننا نشعر بأن الإتفاق القائم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والحكومة السويسرية بشأن إنشاء الأمانة المؤقتة ، بغض النظر عن الملابسات التي إكتنفت إنشائها ، تستتبع التزام سلطات البلد الذي يستضيف هذه الأمانة المؤقتة تحمل تكاليف العملية التحضيرية حتي إنعقاد مؤتمر الأطراف ، بما في ذلك تكاليف الإجتماعات الدولية التي قد تعقد من الآن وحتى تاريخ الإنعقاد .

وبالنظر إلى أن تفسير الأطراف المتعاقدة والإتفاقية المؤقتة لهذا الألتزام لا يبدو متوافقا مع هذه الفكره ، وبصفتي ممثلاً لبلد طرف في الإتفاقية فإنني أطلب اليكم - - بصفتي الشخص الذي يتحمل المسؤولية النهائية لتنفيذ العملية التحضيرية - - أن أجري مشاورة رسمية مع الإدارة القانونية للأمم المتحدة في نيويورك حول نطاق ومسؤولية كل طرف من الأطراف تجاه الإتفاقية آنفة الذكر ، ولاسيما فيما يتعلق بتمويل الإجتماعات الرئيسية اللازمة للإضطلاع بنجاح بالمهام الموكلة للأمانة المؤقتة . وسوف أتقدم بالشكر إليكم ياسيادة المدير التنفيذي لإتخاذكم جميع الخطوات لتلقي رداً بشأن هذا التشاور قبل الإجتماع المقبل للجنة الحكومية الدولية المقرر عقده في هذا الشهر حزيران/يونيه في نيروبي .

وإذا ما تعذر الحصول على هذا الرد من الإدارة القانونية في نيويورك في ذلك الموعد فانني أحثكم على إتخاذ الخطوات المناسبة نحو تعميم نص هذا الخطاب ونص الإتفاق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والحكومة السويسريه المبرم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، على جميع الوفود الحاضرة في نيروبي بصفتهما وثيقتان رسميتان في بداية الإجتماع .

(توقيع)
السفير
فرناندو م . فالينزويلا
الممثل الدائم

المرفق الثاني

الخطاب المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ من الأمين التنفيذي للأمانة المؤقته الموجه إلى الممثل الدائم لأسبانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

أكتب إليكم لأبلغكم بتسلمي خطابكم المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ ، المتعلق بتمويل العملية التحضيرية للإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، وبالتحديد عقد إجتماعات رئيسية ومشاركة البلدان الأقل نمواً في تلك الإجتماعات .

وكما أوضحتم في خطابكم أن هذه المسألة قد أثارها معي الوزير المفوض في بعثتكم السيد خوزيه لويس لوس آركوس غالبيت . ورددت عليه حينذاك بأن الإتفاق محل النظر هو إتفاق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومة سويسرا ، لذلك فان من رأيي أن اللجوء إلى طرف ثالث لتفسير ذلك الإتفاق تفسيراً قانونيا يتم عن طريق أي من الطرفين في الإتفاق . وأوضحت كذلك أنني لم إتلق ، حتى الآن أي إشارة من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنها تواجه أي صعوبة في تفسير هذا الإتفاق ، ولو أنها واجهت صعوبة فمن الأنسب بالنسبة لها أن تسعى إلى الحصول على التفسير القانوني من المستشار القانوني للأمم المتحدة .

وبناء عليه فقد احلت خطابكم المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه إلى المدير التنفيذي لتنظر في أي الإجراءات التي تراها مناسبة ، وكانت المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد دخلت في هذا الإتفاق كجزء من إستجابتها للطلب الموجه إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الحكومات والوارد في القرار ٢ من وثيقة نيروبي الختامية ، بتوفير الأمانة للإتفاقية على أساس مؤقت . وقد طلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب المقرر ١٧/ ٣٠ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعقد إجتماعات اللجنة الحكومية الدولية للتحضير للإجتماع الأول لمؤتمر الأطراف .

وقد فهمت من خطابكم أن إهتمامكم يتعلق بالتزام حكومة سويسرا المترتب على هذا الإتفاق المبرم بين حكومة سويسرا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاص بتمويل الإجتماعات الرئيسية التي تعقد كجزء من العملية التحضيرية للإجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الإتفاقية ، وتمويل مشاركة البلدان الاقل نمواً في تلك الإجتماعات .

سعادة السفير فرناندو م . فالينزويلا
البعثة الدائمة لأسبانيا لدي مكتب الأمم المتحدة في جنيف
53,Avenue Blanc, 1202, Geneve

وإلى أن يتم إتخاذ أي إجراء قد ترغب فيه المدير التنفيذي بناء على خطابكم أود أن أوضح أن الفقرة ذات الصلة في الإتفاق ، تنص على أن "تتولى حكومة سويسرا تقديم تسهيلات عقد المؤتمرات بالنسبة للإجتماعات الكبرى مجاناً ، بما في ذلك تسهيلات الترجمة الفورية ، وبالنسبة للإجتماعات التي من غير المتوقع ألاّ تعقد أكثر من مرتين في السنة ، فتعقد في مركز المؤتمرات في جنيف أو في أي مكان آخر في جنيف يناسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة" . وتتعلق هذه الفقرة بالتحديد بالإلتزام بتقديم التسهيلات للمؤتمرات التي تعقد الآن في جنيف ؛ وأكد لكم أن أي إجتماع يجري تنظيمه كجزء من العملية التحضيرية ويعقد في جنيف سوف يطبق عندئذ ذلك التعهد الذي قطعته حكومة سويسرا على نفسها كما حدث بالنسبة للدورة الأولى للجنة الحكومية الدولية للإتفاقية .

وفيما يتعلق بمشاركة البلدان الأقل نمواً في مثل تلك الإجتماعات فلا يوجد نص في الإتفاق يرتب مثل هذا الإلتزام على حكومة سويسرا .

ولقد طلبتم أيضا أنه إذا لم يتم تلقي مشورة من المستشار القانوني للأمم المتحدة ، القيام بتعميم نص خطابكم المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه وكذلك نسخة من الإتفاق المبرم بين حكومة سويسرا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كوثيقتين رسميتين للدورة الثانية للجنة الحكومية الدولية المعنية بالإتفاقية . وإنني أفهم أن نسخاً من الإتفاق محل النظر قد سبق تعميمها من قبل على الحكومات بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

وسوف أنتظر رد المدير التنفيذي بشأن الحاجة إلى مشورة من المستشار القانوني للأمم المتحدة .

(التوقيع)
أنجيلا كروبر
الأمين التنفيذي

٥

المرفق الثالث

الإتفاق المبرم بين حكومة سويسرا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلق بالأمانة المؤقتة للإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الأمانة المؤقتة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

إتفقت حكومة سويسرا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على ما يلي :

(أ) توفر حكومة سويسرا مكاناً للأمانة المؤقتة لفترة لا تقل عن أثنى عشر شهراً عقب الإجتماع الأول لمؤتمر الأطراف .

(ب) تتحمل حكومة سويسرا التكاليف السنوية الكاملة للأمانة المؤقتة . وتشتمل هذه التكاليف على المرتبات ، والمعدات (بما في ذلك إقتناء الأثاث ، وأجهزة الهاتف ، وغرفة لوحة التوزيع الهاتفي ، وآلات الفاكسميل ، وأجهزة الكمبيوتر) . ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى حكومة سويسرا ميزانية للأمانة المؤقتة ، وكشف مصروفات على أساس سنوي .

(ج) يتم توفير المكاتب وقاعات المؤتمر الضرورية بدون إيجار في المبني "ج" من مركز جنيف التنفيذي في أو حوالى الأول من حزيران/يونيه ١٩٩٣ . فإذا إستلزم الأمر أربع قاعات مؤتمر صغيرة (تتسع لـ ٢٠ إلى ٤٠ شخصاً) فيتم توفيرها .

وتتحمل حكومة سويسرا التكاليف المتعلقة بتركيب غرفة لوحة التوزيع الهاتفي ، والطاقة الكهربائية بدون إنقطاع ، ومد الكابلات في المكاتب للأتصالات ولأجهزة الكمبيوتر ما لم تكن مغطاة بالفعل بموجب الحل المؤقت الوارد في الخطابات المتبادلة المؤرخه في الرابع عشر ، والسابع عشر ، والثاني والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ .

(د) سوف تقيم الأمانة المؤقتة في شامبيل ، ٢٤ ، شارع بوسيجور خلال الفترة ما بين بدء العمليات وإنتقالها إلى المبني "ج" في مركز جنيف التنفيذي . وسوف يبلغ برنامج الأمم المتحدة للبيئة السلطات السويسرية فوراً بالاحتياجات من المساحة اللازمة للمكاتب في هذا العنوان . ومن المفهوم أن هذا الاحتياج لن يزيد بأي حال من الأحوال على ١٤ مكتباً ، وسوف تزود هذه المكاتب بآلات الفاكسميل ، وأجهزة الكمبيوتر ، وأجهزة الهاتف ، وغرفة لوحة التوزيع الهاتفي . وريثما تستكمل عملية إعادة تنظيم مركز جنيف التنفيذي ، أي خلال الفترة حتى بداية حزيران/يونيه ، ١٩٩٣ فإن قاعات الإجتماعات الصغيرة المشار إليها في الفقرة (ج) عاليه ، سوف تدبر في مكان آخر في جنيف .

(هـ) تتولى حكومة سويسرا تقديم تسهيلات عقد المؤتمرات للإجتماعات الكبرى مجاناً ، بما في ذلك تسهيلات الترجمة الفورية . وبالنسبة للإجتماعات التي من غير المتوقع أن تعقد أكثر من مرتين في السنة فسوف تعقد في مركز المؤتمرات في جنيف أو في أي مكان آخر في جنيف يناسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

(و) تقدم حكومة سويسرا مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً ، من بداية عام ١٩٩٣ ، تودعه في صندوق إستئماني خاص تابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتمويل أنشطة الأمانة . ومن المفهوم أن جزءاً من هذه المساهمة سوف يستخدم في عام ١٩٩٣ لتمويل مصروفات عقد الإجتماعات لأفرقة الخبراء الأربعة المنشأة للإعداد لإجتماعات اللجنة الحكومية الدولية ومؤتمر الأطراف (لخدمة الإجتماعات وتمويل مشاركة ممثلي البلدان النامية) . وأي فرق بين مبلغ المليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وتكلفة عقد إجتماعات أفرقة الخبراء في عام ١٩٩٣ ، وبين إجمالي المساهمة في السنوات التالية ، سوف يتم الالتزام به إذا تم صرفه بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛ وذلك بعد التشاور مع الحكومة السويسرية . وسوف يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حسابا تفصيلياً بجميع المصروفات على أساس سنوي . وإذا إستلزم الأمر أموالاً إضافية فسوف تكون الحكومة السويسرية على إستعداد أن تناقش مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسألة زيادة مستوى المساهمات السنوية .

(ز) سوف يدفع مبلغ ٦و١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى الصندوق الإستئماني الخاص المشار اليه في الفقرة الفرعية (و) عاليه ، وذلك لتمويل عقد الإجتماع المقرر للجنة الحكومية الدولية . وسوف يتم السداد قبل موعد عقد الإجتماع بستة أشهر . فإذا ساهمت حكومات أخرى في تغطية تكاليف ذلك الإجتماع ، فسوف يراعى ذلك عندما يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حساباً كاملاً لاحقاً بتكاليف عقد الإجتماع . وسوف يعاد أي مبلغ إضافي إلى حكومة سويسرا .

نيروبي ، الثاني والعشرون من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ القاهرة ، السابع والعشرون من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

توقيع
السفير
أ . كامر
الممثل الدائم لسويسرا
لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مهور بخاتم
سفارة سويسرا
لدى كينيا

توقيع
المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
د. مصطفى ك . طلبه

المرفق الرابع

الخطاب المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الموجه إلى الممثل الدائم لاسبانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

UNITED NATIONS ENVIRONMENT PROGRAMME
PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR L'ENVIRONNEMENT

Cable Address: UNITERRA NAIROBI
Telephone: (254 2) 621234
Telefax: (254 2) 226886/226890
Telex: 22068 UNEP KE

P. O. Box 30552
Nairobi, Kenya

Your Reference:

Our Reference:

1 July 1994

Dear Mr. Ambassador,

The Executive Secretary of the Interim Secretariat of the Convention on Biological Diversity, Mrs. Angela Cropper, has brought to my attention your letter of 13 June 1994, addressed to her.

I should like to state how much I appreciate the efforts being made by your Government to facilitate the implementation of the Convention on Biological Diversity and have noted the concerns you have expressed regarding financing of the preparatory process.

I must admit to some difficulty in either party to the agreement entering into formal consultations with the Office of the Legal Counsel of the United Nations, having regard to the fact that the agreement does not provide for third party settlement of disputes. Nor do I consider that there is any need to seek such advice.

Given the concern implied by your letter, Mr. Ambassador, I think it necessary to clarify that I am satisfied that the terms of this agreement are being met by both parties to the agreement. I hope it is also helpful to you to know that, in addition to meeting the costs of the Interim Secretariat, the Government of Switzerland has borne the entire costs of the first session of the Intergovernmental Committee, which allowed the sponsorship upon request of two delegates from every developing country. It has also made available for the support of the second session of the Committee a very generous grant which has allowed the Interim Secretariat to finance the participation of 100 delegates from developing countries and countries with economies in transition in this second session of the Committee.

Please accept, Mr. Ambassador, the assurances of my highest consideration.

E Dowdeswell

Elizabeth Dowdeswell
Under-Secretary-General

H.E. Fernando M. Valenzuela
Permanent Representative of Spain
to the United Nations
Geneva
Switzerland